

داليا خورشيد: 3 مليارات جنيهه حجم الاستثمارات من الخارج فى 6 أشهر

الخبر

موقع اليوم السابع

أعلنت داليا خورشيد وزيرة الاستثمار، أن حجم الاستثمارات من الخارج خلال 6 شهور يبلغ 3 مليارات و100 مليون جنيه، وأن الوزارة تعمل حاليا على الترويج وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مع تذليل العقبات أمام المستثمرين.

وأضافت في تصريحات لـ"اليوم السابع" أن اللجنة المنوطة بمراجعة التشريعات والقوانين تواصل تلقي كافة المقترحات بما يعمل على جذب الاستثمارات، إضافة إلى أن هناك لجنة تقوم بمتابعة المشروعات التى تم طرحها فى مؤتمر دعم الاقتصاد بشرم الشيخ، وأنه تم تنفيذ العديد من المشروعات خاصة فى مجال الطاقة.

كانت وزيرة الاستثمار قد أكدت أن المناطق الحرة توفر استثمارات سنويا تتراوح من 150 إلى 200 مليون جنيه، وأنه يتم التنسيق مع وزارة المالية بمراجعة التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة لإدراجها ضمن القانون الجديد للاستثمار، لافتة إلى أنه يتم العمل على وضع الخريطة الاستثمارية بشكل يعمل على الترويج للاستثمارات المحلية والأجنبية.

الرأى

* إن النمو الضئيل لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.

* تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته مرورا بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية.

ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة في ظل عدم اطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

* نري أهمية وجود استراتيجيه للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات خاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه علي مدار 4 أعوام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.